

توقيع إتفاقية شراء الغاز الطبيعي مع مصر بعد الاتفاق على استرجار الكهرباء من الأردن "الطاقة" تنام على حرير المعاهدات متناسية "كابوس" تعليق الصفقات

خالد أبو شقرا

إذا كان النص يُقرأ من عنوانه، فإن عنوان حفل توقيع إتفاقيتي شراء الغاز الطبيعي مع مصر، ونقله ومبادلته مع الغاز السوري كان «تطبير المواعيد». فالتوقيع تأخر لمدة ساعة وربع الساعة عن الموعد المحدد له، فيما لم يضرب موعد، ولو بعيد، لبدء سريان الإتفاق واستفادة لبنان من الغاز المصري. في الوقت الذي كان فيه المرسلون من مختلف المحطات المحلية والدولية ينتظرون من الساعة الثانية عشرة ظهراً، وهو الموعد المحدد لتوقيع الإتفاقيتين، كانت وزارة الطاقة تولم على شرف الوفدين المصري والسوري. لا شيء مستعجلاً بالنسبة للطاقة. فالمواطنون المنتظرون ومضة كهرباء منذ أكثر من عامين، لن يضيرهم انتظار ساعة أو ساعتين في أروقة طابق مكتب الوزير. وقد حرصت الوزارة من أجل تفتيح آفاق زائريها وتشغيل مخيبتهم، على توزيع لوحات حائط كلها أمل وتفاؤل من قبيل «نقيلي أحلى لمبة» لمساعدة المواطنين على التوفير، والاقتصاد في استهلاك كهرباء مقطوعة ٢٤/٢٤. و«نشمسوا، بالنون وليس بالناء، على راس السطح»، كإعلان لتقسيم السخانات الشمسية على أيام الدولار ١٥٠٠ ليرة.

إنجازات الطاقة

بعيداً من الاستهتار بوقت المواطنين، والفوضى التي رافقت حفل التوقيع، أتى المضمون باهتاً ك«من يفسر الماء بعد الجهد بالماء»، هذا إلى جانب ضعف التمثيل الرسمي. حيث اقتصر الحضور على السفير المصري ورئيس مجلس إدارة «Egas» المصرية مجدي جلال ومدير عام النفط السوري نبيه خرسني، في حين لم يحضر السفير السوري وانتدب ممثلاً عنه. وزير الطاقة اللبناني المزهو بضيفه السوري والمؤيد له بهزة رأس مع كل شكر لنظامه على دعم لبنان وبذله كل الجهود لمساعدته، لم يقدم شيئاً. بل أضاف المزيد من الضبابية على مستقبل الكهرباء القريب وامكانية توفيرها لما بين ٨ إلى ١٠ ساعات يومياً. صحيح أن الوزير ذكر بالمبادرات التي انجزتها وزارة الطاقة بغية تنفيذ الإتفاقية وتأمين الشروط المسبقة لتوفير القرض المتوقع من البنك الدولي والهادف إلى تمويل هذا المشروع، إلا أنه لم يأت على ذكر قابلية هذه المبادرات للتطبيق، والتي من ضمنها:

- الحصول على موافقة وزارة المالية ومصرف لبنان على تحويل عائدات مؤسسة كهرباء لبنان إلى الدولار باعتماد منصة صيرفة لسداد مستحقاتها بالعملة الاجنبية.

- تأمين التمويل والاتفاق مع مشغلي معمل دير عمار وباقي معامل الإنتاج لتأمين استمرارية تشغيل وصيانة المرفق.

- إسترداد تكلفة مؤسسة كهرباء لبنان.

- وضع خطة عمل بين مؤسسة كهرباء لبنان وشركات مقدمي خدمات التوزيع بهدف خفض الهدر وزيادة الانتاجية وتأمين الحد الأدنى من التمويل لهذه الشركات لتنفيذ هذه الخطة وتأمين استمرارية وتحسين الخدمة.

القاسم المشترك بين هذه المبادرات هو «عدم وجود توافق عليها من جهة وصعوبة إقرارها من جهة ثانية»، بحسب مصدر متابع. خصوصاً في ما يتعلق «برفع التعرفة وتحويل الأموال عبر «المركزي» إلى الدولار وتأمين صيانة الكهرباء وتجاوز البيروقراطية في ما خص تفعيل دور مقدمي الخدمات». واللافت في حفل التوقيع كان إعلان الوزير فياض عن العمل على إطلاق مناقصة لتلزم استشاري لتصميم آلية تسديد المستحقات النقدية cash waterfall mechanism يضمن الشفافية في الادارة المالية. وأيضاً الاعلان عن إطلاق عملية استدرج العروض بغية التعاقد مع استشاري للتأكد من تحقيق شروط قروض البنك الدولي في مختلف مراحلها. وذلك من دون أي ذكر لكيفية التمويل وكلفة هذه العقود.

قانون «قيصر» والتمويل

«العقدتان الأساسيتان المتمثلتان بالتمويل وتجاوز قانون قيصر لم تحل بعد رغم توقيع الإتفاق. فالقرض من البنك الدولي ما زال «متوقفاً»، وليس أكيداً. فيما تجاوز العقوبات التي يفرضها قانون قيصر على المتعاملين مع النظام السوري وأذرع ما زال في مرحلة الأمل. هذا الواقع يذكرنا بالاتفاق المماثل الموقع مع الاردن مطلع العام الحالي لاسترجار ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ميغواط والذي ما زال معلقاً»، بحسب الباحث في مجال الطاقة في معهد عصام فارس د. مارك أيوب. «مع العلم أنه كان من المفروض أن يصل الغاز في وقت سابق لرفع التغذية وتمويل المشروع». وعليه فإن التوقيع من وجهة نظر أيوب هو «خطوة إدارية لا تعني شيئاً من الناحية العملية، وتسريعه أتى نتيجة طلب المفاوض الاميركي أموس هوكشتاين في زيارته الاخيرة من الجانب اللبناني توقيع الإتفاقية،

ليصبح بين أيدي الإدارة الأميركية مستند رسمي تستطيع البناء عليه وتحديد موقفها النهائي من إمكانية تجاوز العقوبات، واعطاء الاعفاءات من قانون قيصر». هذا من الناحية القانونية، أما لجهة التمويل فيستبعد أيوب أن يعطي البنك الدولي موافقته قبل نهاية الصيف الحالي نظراً لدخوله في العطلة الصيفية. وعليه فإن التوقيع ما هو إلا «زوبعة في فنانج».

محدودية الاستفادة

أحسن السيناريوات المرسومة لا يبشّر بإمكانية وصول الغاز من مصر لتغذية معمل دير عمار في شمال لبنان قبل شهر أيلول القادم. وعندها تكون صفقة النفط العراقي التي تؤمن بين ٤٠ إلى ٦٠ ألف طن شهرياً قد شارفت على نهايتها. ويخسر لبنان إمكانية رفع التغذية إلى ما بين ٨٠٠ و ١٢٠٠ ميغاواط خصوصاً مع عدم توفر التمويل الذاتي أو عبر القروض ورفض الطلب لاعطاء الكهرباء سلفات خزينة لشراء الفيول.

الإصلاحات أولاً

من جهتها ترى عضو المجلس الإستشاري للمبادرة اللبنانية للنفط والغاز «LOGI»، والخبيرة في شؤون حوكمة الطاقة ديانا القيسي، أن المشكلة ليست في التمويل ولا في قانون قيصر. فموافقة الإدارة الأميركية على استثناء كل من الغاز والكهرباء من القانون هي شبه بروتوكولية وتتبع سلسلة من الخطوات يعمل عليها بشكل جدي. أما التمويل فهو مرتبط بتحقيق الجانب اللبناني الإصلاحات في قطاع الكهرباء لكي لا تذهب الاموال هباءً. ويأتي في مقدم الإصلاحات المطلوبة تطبيق القانون ٢٠٠٢/٤٣٢ وتعيين الهيئة الناظمة وتعديل التعرفة وتحسين الجباية وتخفيض الهدرين التقني وغير التقني. وبرأيها من المفترض أن نشكر البنك الدولي لعدم اعطائه الاموال قبل التأكد من انجاز الإصلاحات.

رغم الصعوبات والعقبات يبقى الغاز المصري خياراً جيداً سواء كان لجهة الكلفة أو لجهة زيادة الكمية المستفاد منها في حال إنشاء معمل دير عمار ٢ بقدرة تصل إلى ١٠٠٠ ميغاواط. إلا أن الهم يبقى إنجاز الإصلاحات وتأمين الشفافية والحوكمة الرشيدة في القطاع.